الأمم المتحدة

A/65/850

الجمعية العامة

Distr.: General
25 May 2011
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ٤٥ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

بناء على التعليمات التي تلقيتها من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أتشرف بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠١١ الموجهة إليكم من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لغيانا، والتي يحيل بها في مرفق رسالة مؤرخة ٢ نيسان/أبريل ٢٠١١ من رؤساء دول وحكومات اتحاد أمم أمريكا الجنوبية وضميماتها الخمس بشأن جزر فوكلاند.

وإن حكومة المملكة المتحدة لا يساورها أي شك في سيادة المملكة المتحدة على جزر فوكلاند أو جزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها.

ويرتكز موقفنا بشأن سيادة جزر فوكلاند على مبدأ تقرير المصير المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن أن يكون هناك أي تفاوض إلا إذا رغب أهالي جزر فوكلاند في ذلك وحتى يحين الوقت الذي يرغبون فيه القيام بذلك. وقد أوضحوا رغبتهم في الإبقاء على ارتباطهم بالمملكة المتحدة، مع إدارة شؤونهم الخاصة في إطار ديمقراطيتهم الدستورية.

وترفض المملكة المتحدة أية إشارة تلمح إلى أن لجمهورية الأرجنتين أية حقوق سيادية مشروعة على جزر فوكلاند أو جورجيا الجنوبية أو ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. والسرد التاريخي الذي قدمته الأرجنتين لدعم رأيها غير صحيح. إذ لم يتم طرد أي سكان مدنيين قسرا من جزر فوكلاند في عام ١٨٣٣. بل شُجِّع السكان المدنيون

270511 270511 11-35481 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

على البقاء. وقد فضَّل أغلبيتهم القيام بذلك. ويعود تاريخ سيادة المملكة المتحدة على جزر فوكلاند إلى عام ١٧٦٥، ولم تخضع الجزر في أي وقت من الأوقات لإدارة جمهورية الأرجنتين كما أنها لم تشكل أبدا جزءا منها بصورة مشروعة. وتسعى الأرجنتين إلى حرمان سُكان من الحق الأساسي في تقرير المصير، سكان يستطيع العديد منهم الرجوع بتاريخهم في الجزر إلى ثلاثينات القرن التاسع عشر. واحترام حق سكان جزر فوكلاند في تحديد مستقبلهم السياسي الخاص هو الحل المستدام الوحيد.

ولا تزال المملكة المتحدة على قناعتها بأن هناك فرصا كثيرة للتعاون في جنوب المحيط الأطلسي. بيد أنه في السنوات الأخيرة، رفضت جمهورية الأرجنتين هذه الفرص. إذ أقدمت على الانسحاب من التعاون على مستوى لجنة مصائد الأسماك في جنوب المحيط الأطلسي، وفي عام ٢٠٠٧ نقضت الإعلان المشترك بشأن الهيدروكاربونات لعام ١٩٩٥. وفي عام ٢٠٠٣، فرضت جمهورية الأرجنتين حظرا على الرحلات الجوية المستأجرة المتجهة إلى الجزر. كما بدأت في تطبيق تشريع محلي يفرض عقوبات على الشركات التي ترغب في ممارسة الأعمال التجارية مع جزر فوكلاند أو في داخلها. وفي عام ٢٠١٠، أصدرت الأرجنتين مرسوما رئاسيا يتنافى مع القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويسعى ذلك المرسوم إلى فرض تقييدات على السفن العابرة للمياه الإقليمية الأرجنتينية والمتجهة إلى جزر فوكلاند أو القادمة منها، بما في ذلك تلك التي تعبر مضيق ماجلان الدولي. وفي ٢٠١١، أصدرت الأرجنتين قانونا أرجنتينيا جديدا يهدف إلى معاقبة الشركات والأشخاص الذين يؤيدون على نحو مباشر أو غير مباشر استكشاف الهيدروكربونات المشروع. وتبين هذه الأمثلة أن جمهورية الأرجنتين قامت مرارا، وبصورة انفرادية، باتخاذ إجراءات مناوئة لجزر فوكلاند واقتصاد هذا المجتمع الجزري الصغير (بما يتعارض وقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦).

وترفض حكومة المملكة المتحدة أية إشارة تلمح إلى أن استكشاف الهيدروكاربونات أو القيام بمناورات عسكرية روتينية في مياه جزر فوكلاند يشكل إجراء أحادي الجانب من حكومة المملكة المتحدة وأنه ينفذ في مخالفة لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ لعام ١٩٧٦. وتؤيد المملكة المتحدة القرار المشروع الذي اتخذته حكومة جزر فوكلاند باستكشاف الهيدروكاربونات في مياه جزر فوكلاند وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والفقرة ٢ من المادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتقوم المملكة المتحدة في الجزر بتجارب عسكرية روتينية للقذائف القصيرة المدى كل ستة أشهر. وقد اعتادت القيام بذلك منذ تم نشر هذه القذائف ردا على قيام جمهورية الأرجنتين بغزو جزر فوكلاند في عام ١٩٨٢. ولا تمثل الاختبارات التي أجريت

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ أي تغيير في وضع المملكة المتحدة الدفاعي في جنوب الأطلسي.

وقد قدمت المملكة المتحدة عددا من المقترحات من أجل أنواع مختلفة من التعاون، وتظل حريصة على إقامة علاقة بناءة مع الأرجنتين وعلى تعزيز التعاون العملي في جنوب الأطلسي.

ولا تتمتع حكومة المملكة المتحدة ولا حكومة جزر فوكلاند بعضوية اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، ولم توجه إليهما دعوة لحضور أي من اجتماعاته ولم تُمثلا فيها.

أما جزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية، فهي تشكل إقليما بريطانيا منفصلا من أقاليم ما وراء البحار لا ينظر إليه في إطار مسألة جزر فوكلاند، وهو ليس من الأقاليم المدرجة في القائمة الخاصة لاختصاص لجنة الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٥ من جدول الأعمال.

(توقيع) فيليب **بارهام**
القائم بالأعمال بالنيابة